الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

26 **شوال** 1441 – 18 **يونيو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يطالب "الإعلام" بتمكين ذوات الكفاءة والتميز من المناصب القيادية في وكالاتها

دعوة "هدف" لوضع آليات للاستجابة مع الظروف الطارئة المؤثرة في التوظيف

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827128

تعزيز استفادة بنك التنمية الاجتماعية من أصوله والتوسع في المنتجات الادخارية وتسويقها

حازت التوصيات التي انفردت بها "الرياض" في وقت سابق على أصوات الأغلبية في الشورى، وطالب المجلس الأعلى للقضاء بتأهيل معاوني القضاة وإخضاعهم لدورات متخصصة وشاملة، وإحداث وظائف في المجلس الأعلى للقضاء بمراتب عليا بأعداد كافية تغطي الاحتياج العملي له، والعمل على تعزيز مستوى الأمان والحماية للأنظمة الإلكترونية للمجلس والمحاكم، وتمكين المجلس الأعلى للقضاء من إجراء العقود اللازمة مع الخبراء والمستشارين وبيوت الخبرة.

وصوت أعضاء الشورى أمس بالأغلبية لصالح توصيات لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس وأقروا تمكين المؤهلات ذوات الكفاءة والتميز الإعلامي والأدبي من تولي مناصب قيادية في وكالات وزارة الإعلام وإداراتها المختلف، وطالب الشورى بقرارته الوزارة بعقد شراكات فاعلة بينها وبين الوزارات والهيئات المعنية بالثقافة والسياحة والترفيه والرياضة بهدف تجويد المحتوى الإعلامي وزيادة الموارد المالية لكافة الأطراف، كما دعاها إلى معالجة المعوقات التي تحول دون امتلاك الوزارة زمام المبادرة في منجزها الإخباري استباقاً ومواكبةً ومعالجةً لاحقة بما يتناسب مع موقع المملكة الريادي في صناعة الحدث والتأثير على المستويين الإقليمي والعالمي.

وناقش الشورى عدداً من التعديلات على مشروع نظام البيئة، ومشروع نظام المياه المُعادة للمجلس لدراستها عملاً بالمادة 17 من نظامه، بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى محمد أبو ساق، وصوت بالموافقة على عدد من التعديلات الواردة من الحكومة على عدد من مواد مشروع نظام المياه وتمسك بقراره بشأن عدد من المواد الأخرى، وكذلك الحال في نظام المياه البيئة.

ودعا الشورى صندوق التعليم العالي الجامعي إلى تطوير نظامه ولوائحه بما ينسجم مع نظام الجامعات الجديد الذي يمنح الجامعات الاستقلالية الإدارية المالية والاستثمارية، وطالبه بمراجعة سياسته الاستثمارية لتجنب الخسائر وزيادة الأرباح، والالتزام بمضمون المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الخاصة برفع التقارير السنوية وكذلك الالتزام بقواعد إعداد التقارير السنوية.

وأيَّد المجلس توصيات لجنة الإدارة بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" وطالبه بتطوير آلية تُميّز الشركات والمؤسسات ذات الاستثمار الاستثنائي في رأس المال البشري السعودي، وأيَّدت لجنة الإدارة مضمون توصية للعضو جواهر العنزي ودعا الصندوق إلى العمل على تلافي حصول أي أخطاء تقنية أو بشرية تؤثر على التسجيل في برامج الصندوق أو الاستمرار في الاستفادة منها مع زيادة التوعية بالحقوق النظامية للمسجلين والمستفيدين من برامجه ومبادراته وآليات تقديم اعتراضاتهم وتظلماتهم في حال رفضهم أو استبعادهم من أي برنامج، كما أقر المجلس توصية للعمل على ابتكار مبادرات متخصصة لاستقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية في القطاع غير الربحي، وقد أخذت اللجنة بمضمون توصية للعضو عبدالله الخالدي في هذا الشأن.

وحث الشورى صندوق تنمية الموارد البشرية على تطوير آلية تميز الشركات والمؤسسات ذات الاستثمار الاستثنائي في رأس المال البشري السعودي، وطالب الصندوق بإجراء دراسة عن احتياجات التوظيف الحالية والمستقبلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أقر توصية لتطوير آليات الصندوق لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على السير الذاتية من قاعدة بياناته بشكل آني، وتطوير طرق التواصل مع أرباب العمل والمستفيدين من برامج الصندوق، وقد عدلتها لجنة الإدارة الشوريَّة بناء على مضمون توصية العضو أسامه الربيعة، وطالب المجلس الصندوق التركيز في مواده التدريبية وبرامجه التطويرية على أنظمة العمل ولوائحه، وأخلاقياته وقيمه المهنية ومدونات السلوك، وحقوق وواجبات الموظف أثناء العمل وبعد تركه، وأقر الشورى توصية للجنة الإدارة وطالب "هدف" بوضع آليات تضمن سرعة استجابة الصندوق وجاهزية برامجه لما قد يطرأ من ظروف على المستوى الوطني، تؤثر على أولويات التوظيف، كماً ونوعاً، مثل جائحة فيروس كورونا المستجد.(COVID - 19)
وبعد أن استمع الشورى لرد لجنة الأسرة والشباب على ملحوظات الأعضاء تجاه تقرير بنك التنمية الاجتماعية، أقر توصيات اللجنة التي طالبت البنك بالعمل على تعزيز الاستفادة من أصوله الاستثمارية وذلك لزيادة عوائده من الاستثمار، التوسع في ابتكار منتجات ادخارية متنوعة، ووضع خطة تسويقية لتلك المنتجات، لتصل لأكبر شريحة ممكنة من المستفيدين، وإعداد خطط تنفيذية بمؤشرات دقيقة لتقييم وقياس منتجاته الاجتماعية والإنتاجية وغير المالية.

«السجون» تعقد لقاء افتراضياً عن «التعافي المستدام»

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827138

تعقد إدارة السجون في المملكة، ندوة علمية افتراضية (عن بُعد) تحت عنوان «التعافي المستدام» بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات 2020م، بتنظيم «قويم» للتأهيل والرعاية المستمرّة، وبحضور علماء وأكاديميين ومتخصصين وممارسين في برامج مكافحة المخدرات، وذلك يوم السبت 27 يونيو 2020م، بمشاركة إدارة السجون، ووزارة الصحة، وإدارة مكافحة المخدرات، وبرنامج الحريّة في جمهورية مصر العربية، والجمعية الأميركية «نايداك.«
وتسعى الندوة إلى تحقيق أربعة أهداف تتمثل في» نشر ثقافة وتوجهات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات لدى المجتمع بشكل عام والمختصين والمهتمين بشكل خاص، والاطلاع على جهود مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية محلياً وعالمياً، كذلك تفعيل شعار اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، ومشاركة «قويم» كجهة متخصصة مع جهات عالمية ومحلية مهتمة بمشكلة المخدرات.«
وتتناول الندوة 5 محاور أساسيّة، وهي «الجهود المحلية في علاج وتأهيل مرض الإدمان والخطط المستقبلية، وتجربة إدارة السجون مع برامج التأهيل لمرضى الإدمان، أيضاً مريض الإدمان وبرامج العلاج والتأهيل أثناء فترة «جائحة كورونا»، بالإضافة إلى برامج علاجية ذات فاعلية في علاج وتأهيل مرضى الإدمان، وأخيراً التدريب والاعتمادات الدولية للعاملين في برامج علاج الإدمان.«
وأوضح رئيس مجلس إدارة «قويم» عبدالعزيز المشعل، أن «قويم» للتأهيل والرعاية لمرضى الإدمان تعدُّ رائدة في هذا المجال، إذ تعمل على البرامج العلاجية والتأهيلية منذ أكثر من 11 عاماً، بداية من خلال مجموعة رُشد للخدمات المجتمعية العام 2009م، ومن ثم تواصلت هذه الجهود لتكبر هذه البذرة وتكون مجموعة من المراكز المتخصصة للتأهيل، محققة خبرة فريدة في هذا المجال، بالإضافة لتشغيل مراكز إشراقة داخل سجون المملكة العربية السعودية، والشراكة مع وزارة الصحة على تشغيل منازل منتصف الطريق والذي بدأ فعلياً بمنزل منتصف الطريق في محافظة تبوك.

تثبيت وظائف التدريب المؤقتة للممارسين ومراجعة الكادر الصحي.. والمساواة في التعويض

الشورى يطالب بتخصصات العلوم الطبية بمراكز الرعاية الأولية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827130

التأكيد على قرار صرف مكافأة الامتياز للمبتعثين داخلياً في الجامعات الأهلية بالأغلبية

أقر مجلس الشورى أمس الأربعاء عشر توصيات انتهت إليها اللجنة الصحية في تقريرها بشأن أداء وزارة الصحة، وقدمها رئيس اللجنة عبدالله العتيبي، وطالب الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتكون وظائف التدريب المؤقتة للممارسين الصحيين وظائف ثابتة على الكادر الصحي، ودعا الوزارة إلى توفير الخدمات الصحية المساندة في مختلف تخصصات العلوم الطبية التطبيقية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وأيضاً الإسراع في إصلاح البنية التحتية للمستشفيات لتتمكن من المنافسة لاحقا في ظل مشروع التحول الصحي القادم، إضافة إلى وضع خطة تدريبية شاملة لرفع مستوى الممارسين الصحيين في تخصص التمريض والتخصصات الفنية، وتوفير الدعم اللازم لذلك.

وصوت المجلس على عدد من التوصيات الجديدة للجنة الصحية بعد مناقشتها وتضمنت مراجعة كادر الوظائف الصحية بالمملكة بالاستعانة بخبراء سعوديين متمرسين بالقطاع الصحي، لضمان تطويره بشكل يتناسب مع المرحلة التنموية التي تعيشها المملكة ويحقق التطلعات المنشودة بضمان قطاع سعودي مميز عالميا، وهي مضمون توصية مشتركة ليوسف السعدون ومحمد النقادي، ونجحت توصية للجنة تبنت خلالها مضمون توصية لحنان الأحمدي، ونصت على تعزيز حوكمة المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، والمركز الوطني السلامة المرضى، وهيئة التخصصات الصحية، ومنحها الاستقلالية اللازمة لممارسة أدوارها التنظيمية للارتقاء بجودة الرعاية وسلامة المرضى، ودعا المجلس الوزارة للإسراع في الوصول للنسبة المستهدفة لتحسين أداء مراكز الرعاية الصحية الأولية في الوزارة وتهيئتها وتجهيزها لمطابقة المعايير الوطنية للجودة وسلامة المرضى، والتنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لتصنيف واعتماد تخصص أخلاقيات المهن الصحية، والعمل على إدراج المسمى الوظيفي ضمن هيكل وظائف الوزارة، وقد تبنت اللجنة مضمون توصية العضو منى آل مشيط.

وفي تاسع التوصيات التي أقرها المجلس بناء على مضمون توصية مشتركة لحنان الأحمدي وصالح الخثلان، طالب الشورى وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة سبل تحقيق المساواة في التعويض المالي عن الأخطاء الطبية الواقعة على المرضى الذكور والإناث على حد سواء لتحقيق العدل وتعزيز سلامة المرضى، وجرى التأكيد على قرار مجلس الشورى السابق ونصه التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لصرف مكافأة الامتياز للطلبة السعوديين المبتعثين داخلياً في الجامعات والكليات الأهلية، بعد أن تبنت اللجنة الصحية مضمون توصية للعضو عبدالله السعدون، والذي أكد أن مرحلة الامتياز هي أولى مراحل الطب وأول ما يباشره طالب الطب بعد تخرجه، ووزارة التعليم تدفع مبلغ عشرة آلاف ريال لكل طبيب امتياز، أما طلبة الامتياز الذين يتخرجون من جامعات وكليات أهلية فلا يدفع لهم شيء رغم أنهم يؤدون نفس العمل وعدد الساعات والمناوبات ويتعرضون لمخاطر العدوى مثل زملائهم من الجامعات الحكومية، كما أن طلبة الامتياز من الجامعات الأهلية يدفعون أقساطا عالية من أجل تعليمهم وتدريبهم أثناء فترة الدراسة وفي سنة الامتياز، لذا يستحقون المكافأة مثل زملائهم من الجامعات الحكومية.

وفازت توصية العضو حمد آل فهاد بالأغلبية وحصدت 79 صوتاً لتكون ضمن قرارات المجلس على تقرير وزارة الصحة وتضمنت إلزام المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة بأن تكون أسعار الخدمات الطبية لمن يدفع ثمن الخدمة الطبية نقداً مماثلاً للأسعار التي تدفعها شركات التأمين لنفس الخدمة، وطالب الشورى في قراراته وزارة الصحة التنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لتصنيف واعتماد تخصص أخلاقيات المهن الصحية، BIOETHICSوالعمل على إدراج المسمى الوظيفي ضمن هيكل وظائف الوزارة.

وأخذ المجلس برأي اللجنة الصحية تجاه توصية نورة المري التي طالبت الوزارة السماح للصيدليات الكبرى بتعيين طبيب لفحص وصرف الأدوية للأمراض الموسمية والأمراض المزمنة، ورفض قبول التوصية بعد أن أوضحت اللجنة أن تجربة وضع طبيب في الصيدلية لن يكون مستساغا من الجمهور وتسطيح لمفهوم الرعاية الأولية في ظل التوسع الكبير في المراكز الصحية في الأحياء ووجود الملف الطبي للمريض الذي يعتبر مرجعية مهمة للتشخيص وصرف الدواء المناسب، كما أنه سيترتب عليه أمور تتعلق بكشف الطبيب على المريضات من دون ممرضة وغيرها من الإشكاليات المتوقعة.

وأيَّد الشورى رأي رفض اللجنة الصحية توصية ناصر النعيم ونصها "على وزارة الصحة والوزارات ذات العلاقة دراسة السماح بفتح صيدليات داخل الأحياء السكنية حالها حال المراكز الأولية الموجودة حاليا داخل الأحياء السكنية، ويكون تملكها محصورة على خريجي كليات الصيدلة للمساعدة في توطين مهنة الصيدلة بالمملكة"، وبينت اللجنة أنها بحثت التوصية بعناية وتعتذر عن قبولها لأن الصيدليات منتشرة في كل شارع رئيس وفرعي بالمملكة، وعدد الصيدليات نحو أكثر من ثمانية آلاف صيدلية وهي قريبة من كل بيت، وإذا كانت الفكر هي تقوية علاقة الصيدلي بسكان الحي فإن الفكرة التي تقوم بها وزارة الصحة حاليا هي ربط سكان الحي والمواطنين بطبيب الأسرة في المركز الصحي للحي ثم صرف الدواء إليكترونيا والذي سيجده المريض في انتظاره في أقرب صيدلية بالحي.

ونبهت اللجنة في ردها على توصية العضو النعيم أنها مكون من جزئين الأول يتعلق بالسماح بفتح الصيدليات داخل الأحياء السكنية وهو موجود ومتحقق ويمكن للصيدلي فتح صيدلية بحسب الشروط الميسرة التي حددتها الوزارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وقد قامت "الموارد والتنمية" خلال الثلاث سنوات الماضية بمبادرة توطين المهن الصحية وقبل ثلاث أشهر صدر قرار وزاري يقضي بتوطين تدريجي لمهنة الصيدلية والتخصصات التابعة لها في جميع أنشطة سوق العمل ومنافذ البيع، وتستهدف المرحلة الأولى توطين 20 % بعد شهر من الآن والثانية تستهدف 30 % اعتباراً من غرة محرم المقبل، وأخيراً سمحت الشؤون البلدية للأسواق والمراكز بفتح صيدليات لتكون قريبة أكثر لمن يحتاجها.

بعد الحكم لصالح المملكة في قضية حقوق الملكية الفكرية .. قطر وأبواقها المأجورة في محاولة يائسة لتزييف الواقع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827126

كعادتها دوما تلقت قطر الحكم الصادر عن منظمة التجارة العالمية الذي أقر أن إجراءات المملكة المتخذة ضدها مبررة لحماية مصالحها الأمنية، بمكابرة ومحاولة يائسة لتغطية شمس الحقيقة بغربال الزيف والخداع وباشرت أبواقها المعتادة والتي بات كذبها مفضوحا لدى الجميع محاولات يائسة للإيهام بأن الحكم جاء لصالحها، وتناست قطر وتلك الأبواق أن الحكم الذي جاء لصالح المملكة في قضية حقوق الملكية الفكرية والذي رفض ادعاءات قطر جملة وتفصيلا لم يأتِ من فراغ، وإنما هو نتيجة طبيعية وعادلة لمواقف المملكة الثابتة والراسخة تجاه حماية الملكية الفكرية والتي هي مبدأ لا يتأثر بأي مماحكات أو أزمات سياسية، إذ يعلم الجميع أفرادا ومنظمات وحتى الدول ما تتمتع به التشريعات السعودية من قوة

وحزم وأنها دولة مؤسسات وقانون تلتزم دوما بإنفاذ الأنظمة كما أنهم يعلمون أيضا بأنها لا ترضى بمصادرة حقوقها في اتخاذ أي إجراءات لحماية أمنها ومصالحها ضد من يهددها.
وقال رئيس مؤتمر القانون بالشرق الأوسط الدكتور ماجد محمد قاروب، لـ "الرياض": إن الحكم الذي أصدرته المنظمة العالمية أكد على صحة وسلامة الإجراءات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أتبعتها المملكة من الناحية القانونية وأنها تمت وفق صحيح القانون الدولي ومبادئه التي تعطي الدول الحق في اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحمي أمنها واقتصادها، كما أنها دليل جديد على الإفلاس السياسي والقانوني لنظام تميم وإعلامه الفاسد الذي أزعج المنطقة والعالم بهذه القضية وغيرها من القضايا في مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية، وكان في مسلكه ذلك مستهدفا المملكة في المقام الأول ودول التحالف الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين بشكل عام.
وأشار قاروب، إلى استمرار هذا النظام البائس رغما عن خذلانه الواضح في محاولات يائسة لتغيير الحقائق سعيا منه للتغطية على خسائره المادية والسياسية والقانونية أمام شعبه المغلوب على أمره، وهو يرى انقياد قيادته لقوى الشر الفارسي والتركي والإخوان والدواعش ومن يتبعهم من ميليشيات الحوثي وحزب الله وغيرها.
وأشاد قاروب، بجهود الفريق القانوني الذي عمل على هذه القضية وحقق هذه النتيجة التي كانت متوقعة مسبقا نظرا للموقف السعودية تجاه حماية الملكية الفكرية والذي يعد مبدأ ثابتا وراسخا، ولا يتأثر بأي مماحكات أو أزمات سياسية، مشيرا إلى أن الحكم الصادر من هذه المنظمة العالمية يعطي بشكل واضح للمملكة كل الحق في اتخاذ ما تراه مناسبا وملائما لحماية أمنها ومصالحها تجاه من يهددها متى ما قرر الدولة ذلك.
بدوره قال أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز، د. عمر فتحي الخولي، إن الحكم الصادر عن المنظمة الدولية الذي أقر أن إجراءات السعودية المتخذة ضدها مبررة لحماية مصالحها الأمنية جاء نتيجة منطقية تؤكد واقع المملكة التي تعد قلب الإسلام والعروبة النابض، وجاء التأكيد من قبل المنظمة على عدم تقديم أي دليل على انتهاك حقوق النشر للهيئة السعودية للملكية الفكرية المعنية بضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة متوافقا مع الأنظمة والتشريعات القوية التي تطبقها المملكة في جميع إجراءاتها الدولية والمحلية والتي هي متوافقة بشكل تام مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتم تطويرها خلال السنوات الماضية لتصل إلى مصاف الدول المتقدمة فيما يتعلق بحقوق الحماية.
وأكد الخولي، بأن تشكيك الحكم الصادر بصحة وسلامة كل التقارير الفنية والتقنية التي استندت إليها قطر في حملتها الإعلامية ضد المملكة يتوافق مع واقع المملكة الذي يدركه العالم بأسره، وهو أن المملكة دولة مؤسسات وقانون وأنها على الدوام ملتزمة بإنفاذ الأنظمة والتشريعات القانونية السعودية العادلة المستمدة من القرآن الكريم والتي يعلم الجميع مدى قوتها ومتانتها وعدالتها التي تضمن حقوق الجميع وتحترم حقوقهم لدرجة أنه لو رفعت قطر قضية في المحاكم السعودية لحظيت بتلك بالاستقلالية وبذلك التعامل العادل.
وأشار الخولي، إلى أن المحاولات الجارية من قبل قطر وإعلامها المأجور للتشكيك في هذا الحكم الواضح، ما هو إلا إمعان في الإنكار والرغبة في محاولات يائسة للاستئناف الذي لن يكون له جدوى في ظل ما تتمتع به المملكة من مصداقية على كل الأصعدة وخصوصا في حماية الملكية الفكرية، بشهادة الجميع وفي مقدمتهم منظمة التجارة العالمية.

تدريب موظفي الدولة على مكافحة "الفساد" بطرق علمية من خلال إطلاق برنامج تدريبي لمدة عام دراسي كامل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/689990

سعيد الزهراني - الطائف

7

حقوق الإنسان في الصحافة

دخل معهد الادارة العامة على خط «مكافحة الفساد» من خلال إطلاق برنامج تدريبي لمدة عام دراسي كامل هو برنامج» مكافحة الفساد» لجميع موظفي الدولة البرنامج يستهدف العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة الداخلية في جميع قطاعات الدولة.
ويهدف البرنامج أيضا إلى تدريب الملتحقين به على إجراءات الرقابة المالية في الاجهزة الحكومية، والاتجاهات الحديثة في المراجعة الحكومية لمكافحة الفساد,والدراسات المحاسبية المتقدمة في حماية النزاهة، والأنظمة المتعلقة بالفساد,والسلوكيات التنظيميةواخلاقيات العمل، والادارة العامة ومكافحة الفساد الاداري,ومكافحة الفساد في المنافسات والمشتريات الحكومية,والرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

»منظمة التجارة": السعودية حمت مواطنيها ومؤسساتها من الإرهاب القطري

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/17/article_1852936.html

»الاقتصادية» من الرياض
أعلنت منظمة التجارة العالمية أن إجراءات السعودية ضد قطر مبررة لحماية مصالحها الأمنية بموجب قواعد المنظمة، مؤكدة أنه لا توجد أي أدلة على انطلاق عمليات قرصنة البث من المملكة.
وأصدر فريق تحكيم منازعات المنظمة، أمس، حكما بشأن نزاع رفعته قطر حيال تطبيق اتفاقية التجارة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية "تريبس"، بأن موقف السعودية تجاه قطر له ما يبرره لحماية مصالحها الأمنية الأساسية، حسب مادة الاستثناءات الأمنية في اتفاقية المنظمة، التي تنص على إمكانية اتخاذ الدولة العضو إجراءات تعدها ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية في حال وجود حالة طوارئ في العلاقات الدولية بينهما.
وخلص فريق التحكيم إلى أن المملكة تسعى إلى حماية مواطنيها ومؤسساتها وأراضيها من تهديدات الإرهاب والتطرف التي تثيرها قطر في المنطقة. ووجد الفريق أيضا أن الإجراءات الشاملة التي اتخذتها المملكة تمت في وقت وجود حالة طوارئ في العلاقات الدولية، وتستند إلى أدلة مستفيضة قدمتها المملكة بشأن انتهاكات قطر للاتفاقيات الإقليمية والالتزامات بالتخلي عن دعم العنف والاضطرابات في المنطقة.
وتضمن التقرير، أن الفريق يدرك أن قطع المملكة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر كان لأسباب تتصل قطر من اتفاقيات الرياض الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المتعلقة بمعالجة اهتمامات المنطقة بالأمن والاستقرار، وعدم تخلي الدوحة عن دعم الإرهاب والتطرف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
وقدمت المملكة توضيحات ووثائق مهمة تتعلق بحماية مصالح المملكة الأمنية الأساسية من أخطار سياسات قطر. وعد فريق تحكيم المنظمة أن هذه التوضيحات ذات صلة بالقضية وكافية ودقيقة، وبالتالي قرر الفريق أنه لا يقبل وجهة نظر قطر بهذا الشأن.
وأسقط فريق التحكيم خمسة ادعاءات من أصل ستة تضمنتها الادعاءات القطرية، فيما توصل في نهاية تقريره إلى استنتاج واحد فقط يتعلق بتقديم الإجراءات القضائية الخاصة بالملكية الفكرية، ولم تتطلب توصية الفريق أي إجراء محدد، في وقت لا يعد هذا الاستنتاج نافذا في ظل تقديم المملكة طعنا واستئنافا بشأنه. ورغم أن عددا من الادعاءات القطرية يتعلق بـ"قرصنة حقوق البث"، إلا أن فريق التحكيم لم يجد أيا من تلك الحالات والادعاءات تقع داخل الأراضي السعودية.
ورفض الادعاءات بأن المملكة تدعم القرصنة المزعومة لحقوق البث. وأكدت المملكة لفريق التحكيم أنها توفر حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الإجراءات القضائية في الحالات التي تتوافر فيها أدلة موثوقة لدعم بدء الإجراءات، موضحة أنه لم يتم تقديم أي دليل على انتهاك حقوق النشر للهيئة السعودية للملكية الفكرية، المعنية بضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة. من جهته، شدد المندوب السعودي الدائم لدى المنظمة، على أن السعودية تتمتع بسجل قوي في حماية الملكية الفكرية، وهي مستمرة في تطبيق أنظمتها وإجراءاتها الوطنية بما يتفق كليا مع قواعد منظمة التجارة

العالمية، وأن المملكة في الوقت نفسه عازمة على مواصلة جهودها للتغلب على تهديدات الإرهاب والتطرف، وأدرك فريق التحكيم حقوق المملكة السيادية في هذا الصدد. وكانت قطر قد تقدمت في عام 2018 بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية زعمت فيها أن السعودية حظرت بث شبكة بي.إن سبورت التلفزيونية المملوكة لقطر، ورفضت اتخاذ إجراء فعال ضد القرصنة المزعومة على محتوى "بي.إن" من جانب "بي.آوت.كيو."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عشاق النصيحة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/18/article_1853726.html

علي الجحلي

علق أحد أعضاء مجموعة "واتساب" على مقطع يقدم حلولا لفيروس كورونا، مطالبا مدير المجموعة بتأليف مقطع خاص بهم يشرح كيفية التعامل مع الفيروس، والطريقة المثلى لتجنب الإصابة أو علاج الحالة، إن وقعت. العذر الذي قدمه العضو هو أن كل مجموعة أسهمت بحل إلا مجموعته.

يجسد هذا الاعتراض، السخرية من حالة عامة من محاولات البروز في الوقت الحاضر بالتعامل مع قضية تشغل العالم بأسره. يستخدم الباحثون عن الشهرة - وأغلبهم من مشهوري التواصل الاجتماعي - مكامن قلق واهتمامات المجتمع ليبنوا عليها عمليات تواصلهم، وبالتالي ضمان أعداد أكبر من المتابعين وما يلي ذلك من فوائد.

اهتمام الناس بقضية معينة، وبُعد "أو ابتعاد" أهل الاختصاص في مجالات عديدة، أوجد هذه الفئات التي تفتي دون علم. بل إن كثيرا منهم قد يقدمون آراء ومقترحات من شأنها أن تكون مصدر خطر بدل أن تكون وسيلة لتقليل مصاعب الحياة أو زيادة الاستمتاع بها.

يبرز هنا دور الرقابة على محتوى وسائل التواصل، والدور الذي نحتاج إليه لحفظ حقوق الناس ومنع استغلالهم أو توجيههم إلى ما يمكن أن يكون مصدر خطر أو حتى هدر في أحوالهم المالية والنفسية والجسدية. هذا الدور الذي يوجد في أغلب دول العالم يمثل وسيلة مهمة لحماية المحتوى الفكري الذي ينتشر بين الناس.

الأصل في الأمر، هو منع وجود أي مخاطر محتملة، ثم الولوج إلى حماية الحقوق وحفظ الأمن والسلامة العامة. بعد هذا، تأتي عملية التحقق التي من خلالها يمكن أن تتكون وسائل فحص المحتوى قبل نشره، حماية لمن يرغب في نشر أي معلومة من المساءلة القانونية.

الهدف الأساس هو حماية صحة، أموال، وأعراض الناس من الاستغلال. عندما نحقق تقدما في هذا المجال، تكون أمامنا فرصة معقولة لبناء ثقافة المسؤولية الذاتية، ليصبح الواحد منا أكثر حرصا عند التعامل مع أي مثيرات للآخرين أو مسببات للخطر، وهذا هو المطلب الأصل في تكوين نوعيات المتعاملين مع وسائل التواصل المجتمعي.

يؤدي الأمر في النهاية إلى إخراج عدد كبير من المتبرعين بالفتوى في كل شيء، وهؤلاء هم من يسميهم زميل قديم "عشاق النصيحة". عشاق النصيحة، الذين يقدمون لك مقترحات لا يمكن أن يتبنوها شخصيا، أو يفتون بما لا يعلمون، ولهم في كل شيء رأي دون فعل.

المملكة.. رائدة احترام الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827090

سلطان السيف

كان متوقعًا أن يصدر فريق التحكيم التابع لمنظمة التجارة العالمية حكمه المتمثل بأن إجراءات المملكة ضد قطر مبررة لحماية مصالحها الأمنية بموجب قواعد المنظمة، في حين لم يجد دلائل حول انطلاق عمليات قرصنة البث التلفزيوني من أراضي المملكة، وأكد فريق التحكيم أن المملكة تسعى إلى حماية مواطنيها ومؤسساتها وأراضيها من تهديدات الإرهاب والتطرف التي تثيرها قطر في المنطقة.

إن ما خلُص إليه فريق التحكيم يشير بوضوح وجلاء إلى عدم انطلاق أي عمليات اختراق لقواعد حقوق الملكية الفكرية من أراضي المملكة، التي سعت لحماية مصالحها الوطنية والأمنية، خصوصًا أن قنوات bein Sports القطرية تتبع بالأصل لقنوات الجزيرة القطرية، التي أصبحت المنصة الأهم لبث الكراهية والتحريض على العنف في العالم.

في مقابلة سابقة، يؤكد أحد مذيعي القنوات القطرية الرياضية أن تغيير القطريين لمسمى القناة من "الجزيرة الرياضية" إلى "bein Sports" جاء تجنبًا لتضجر العالم من اسم القناة، التي تلاحقها الاتهامات بنشر الإرهاب والتحريض على الفوضى والدمار، وهي التي لطالما كانت المنصة المفضلة للإرهابيين وما زالت.

يؤكد فريق التحكيم أن الإجراءات الشاملة التي اتخذتها المملكة تمت في وقت وجود حالة طوارئ في العلاقات الدولية، وتستند إلى أدلة مستفيضة قدمتها بشأن انتهاكات قطر للاتفاقيات الإقليمية، والالتزام بالتخلي عن دعم العنف والاضطرابات في المنطقة.

إن إسقاط الفريق خمسة ادعاءات من أصل ستة يؤكد أن المملكة كانت وما زالت رائدة في حماية الملكية الفكرية، ونتذكر جيدًا كيف قامت وزارة التجارة بحملات لمصادرة أي أجهزة بث لا تتماشى مع الحقوق الفكرية، وهو ما لا يمكن للقطريين إنكاره.

ستواصل المملكة وهي الرائدة والأولى في الاستثمار الفضائي في منطقة الشرق الأوسط خطواتها نحو تعزيز قيمة الملكية الفكرية، في وقت يدرك كل العقلاء أن القطريين سيواصلون حملات التحريض والتشويه، التي سيكون مصيرها الفشل؛ لتغطية عجزهم خصوصًا في هذه الأيام بالتزامن مع الانهيار المالي، الذي تعانيه هذه القنوات، وقيامها بفصل وتخفيض مرتبات العاملين فيها.

لن تحقق ادعاءات المظلومية القطرية أي مكاسب سوى في الإعلام الممول من قبل الدوحة، الذي يدور في فلكها، وستظل حقوق بث المباريات والمنافسات الرياضية محل احترام لدى الجهات المختصة السعودية إن علمنا أن السعودية لطالما عانت هذه المشكلات.

إن حماية المملكة لأمنها الوطني حق سيادي، مهما حاولت الدوحة اختراقه عبر أذرعها المأجورة، وسيكون من حقها اتخاذ أي إجراء لمنع وجود أي تمثيل لهذه القنوات على أراضيها طالما أنها تشكل تهديدًا، أما محاولات التشويش القطرية على المشروعات السعودية العالمية، فلن تجدي نفعًا، والتاريخ خير شاهد على ذلك.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م http://www.alriyadh.com/
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 شوال 1441هـ - 18 يونيو 2020م https://www.aleqt.com/